

المدير العام لمؤسسة ضمان الودائع في الأردن معترف بربور:

نتمتع بالكفاءة والمهنية والفعالية في تحقيق أهداف السياسة العامة بضمان الودائع وحماية المودعين



معترف بربور

المدير العام لمؤسسة ضمان الودائع

تضمن مؤسسة ضمان الودائع، الودائع بالدينار الأردني فقط باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية في حدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها، كما وأنه لا يوجد تشريع يمنع ضمان العملات الأجنبية، إلا أنه ليوماً هذا لم يصدر أي قرار بإخضاعها من قبل البنك المركزي للحفاظ على جاذبية الدينار الأردني، وبما ينسجم مع السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي.

ويقول المدير العام لمؤسسة ضمان الودائع معترف بربور «لقد قامت المؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لمدى إنسجام وتطابق نظام ضمان الودائع في الأردن، مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة والتي صدرت عن الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI)، حيث أبرزت النتائج المستوى المميز الذي تتمتع به المؤسسة من الكفاءة والمهنية والفعالية في تحقيق أهداف السياسة العامة المتعلقة بضمان الودائع وحماية المودعين، وقد أظهرت نتائج هذا التقييم الذاتي مدى تماثل نظام ضمان الودائع في المملكة، وانسجامها مع أفضل الممارسات الدولية في مجال ضمان الودائع، وهذا يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الثقة في النظام المصرفي الأردني، وجعله مؤهلاً لمواجهة أية مخاطر وتحديات محتملة».

في ما يلي الحوار مع المدير العام لمؤسسة ضمان الودائع معترف بربور:

■ تسري أحكام قانون ضمان الودائع على الودائع في البنوك سواء المحلية، التجارية والإسلامية، أم فروع البنوك الأجنبية، هناك جهات تقبل الودائع لكنها غير مشمولة، مثل صندوق توفير البريد، هل هناك ضمانات لهذا النوع من الودائع؟

- تسري أحكام قانون المؤسسة على البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، بإستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة، وتسري أيضاً أحكام القانون على البنوك الإسلامية الأردنية وفروع البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في المملكة. وتعتبر البنوك التجارية أعضاء في المؤسسة، كما وتعتبر البنوك الإسلامية أعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، حيث إن العضوية تحت مظلة الضمان إجبارية لجميع البنوك العاملة في المملكة، ولا تضمن المؤسسة أية جهات أخرى وفقاً لأحكام قانونها.

■ تهدف مؤسسة ضمان الودائع إلى ضمان الودائع لتشجيع الإدخار، إلى أي مدى أسهمت المؤسسة في زيادة حجم الودائع في المملكة؟

- لقد أسهمت المؤسسة ومنذ نشأتها كإحدى ركائز شبكة الحماية المصرفية في تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، وزيادة حجم الودائع لدى البنوك وحماية المودعين، وتشجيع الأفراد والشركات على الإدخار. وأظهرت الإحصاءات الصادرة عن الجهات الرقابية، أن حجم الودائع على مدى العقدين المنصرمين ارتفع من (5) مليارات دينار في العام 2000 إلى (32.8) ملياراً مع نهاية العام 2022، بمتوسط نمو سنوي ناهز (9.0%).

النظام المصرفي، حيث تُعتبر مؤسسة ضمان الودائع أداة هامة وركيزة أساسية في دعم الاستقرار المصرفي في المملكة، من خلال ضمان الودائع المصرفية للأفراد والشركات. وقد تحققت فلسفة ضمان الودائع في المملكة من خلال تعزيز الثقة بالنظام المصرفي، حيث تقوم مؤسسة ضمان الودائع ببناء الثقة لدى المودعين بالنظام المصرفي بضمان ودائعهم لديه بسقف تعويض قادر على حماية أموالهم، مما يشجع الأفراد والشركات على الإيداع في البنوك، وزيادة الإستدامة المالية للقطاع المصرفي.

ومع ذلك، يجب أن يكون هناك أيضاً جهود مستدامة للمحافظة على هذه الثقة وضمان إستمرارية عمل المؤسسة بكفاءة، حيث تتحقق الفلسفة عادة من خلال مزج القوانين واللوائح التنظيمية بالجهود الرقابية والتوعية لضمان تقديم حماية أكبر للمودعين في هذا النظام. أما بالنسبة إلى سقف الضمان، فقد تم رفع سقف الضمان في العام 2011 من 10 آلاف إلى 50 ألف دينار، حيث قفزت بذلك نسبة المودعين المضمونين بالكامل من (91.0%) إلى (98.0%) من المودعين لدى الجهاز المصرفي. ويشكل سقف التعويض الحالي ما يعادل (17) ضعفاً مقاساً للنتائج المحلي لكل فرد، حيث تُعتبر هذه النسبة من أعلى النسب عالمياً. وتقوم المؤسسة وبشكل دوري بدراسة كفاية سقف الضمان ومدى الحاجة لرفعه وفقاً للعديد من المؤشرات الهامة.

■ هل تتوافق شروط ومعايير ضمان الودائع في الأردن مع الممارسات العالمية في هذا المجال؟

- لقد قامت المؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لمدى إنسجام وتطابق نظام ضمان الودائع في الأردن مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعّالة والتي صدرت عن الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI)، حيث أبرزت النتائج المستوى المميز الذي تتمتع به المؤسسة من الكفاءة والمهنية والفعالية في تحقيق أهداف السياسة العامة المتعلقة بضمان الودائع وحماية المودعين، وقد أظهرت نتائج هذا التقييم الذاتي مدى تماثل نظام ضمان الودائع في المملكة وإنسجامها مع أفضل الممارسات الدولية في مجال ضمان الودائع، وهذا يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الثقة في النظام المصرفي الأردني، وجعله مؤهلاً لمواجهة أية مخاطر وتحديات محتملة. ونضيف هنا، أن المؤسسة عضو في معظم اللجان الدولية المنبثقة عن الهيئة الدولية لضمان الودائع (IADI)، وقد تمت مراجعات دورية عدّة للوقوف على المرتكزات الموضوعية التي تتطلب مزيداً من التطوير والعمل المستمر.

■ هل الودائع بالعملة الأجنبية مضمونة أيضاً بموجب القانون؟

- تضمن المؤسسة الودائع بالدينار الأردني فقط بإستثناء ودائع الحكومة، وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية في حدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها، كما وأنه لا يوجد تشريع يمنع ضمان العملات الأجنبية، إلا أنه ليوثنا هذا، لم يصدر أي قرار بإخضاعها من قبل البنك المركزي للحفاظ على جاذبية الدينار الأردني، وبما ينسجم مع السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي.

■ تاريخياً، هناك بنوك تمت تصفيتهما، ما هو حجم الودائع التي تم ضمانها للمودعين؟ ومتى تبدأ عملية الضمان؟

- لم يتم تصفية أي بنك من البنوك العاملة في المملكة منذ إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام 2000، ويعود ذلك إلى أنظمة الرقابة القوية التي يتبناها البنك المركزي الأردني، مما نجم عنه سلامة أوضاع البنوك، وملاءة الجهاز المصرفي. أما بالنسبة إلى البنوك التي تمت تصفيتهما قبل صدور قانون المؤسسة، فهناك بنك واحد تمت تصفيته بموجب قرارات لجنة الأمن الإقتصادي.

وفقاً لأحكام قانون المؤسسة، تُعتبر المؤسسة المصرفية الحكيم والممثل القانوني الوحيد لأي بنك يُقرّر البنك المركزي تصفيته، ويتعين على المؤسسة أن تدفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة خلال 30 يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية، وفي حدّ أعلى 50 ألف دينار، حيث تقوم المؤسسة في حال صدور قرار التصفية بإحتساب مقدار وديعة الشخص الواحد لتحدد مبلغ الضمان، بإتباع الأسس والإجراءات الواردة في القانون، حيث تُعتبر جميع الحسابات لدى الشخص الواحد لدى جميع فروع البنك الواحد حساباً واحداً، أما بالنسبة إلى الحسابات المشتركة، فيوزع مبلغ الضمان بين الأشخاص المشتركين بنسبة حصة كل منهم في الحساب، وإذا كانت حصصهم في الحساب غير محددة يُعتبر حصصهم متساوية، على ألا يزيد مجموع ما يقبضه الشخص الواحد على الحدّ الأعلى للضمان، إذا كان له حساب آخر أو أكثر لدى البنك ذاته. علماً أنه يتم إجراء التقاص ما بين ودائع الشخص وجميع إلتزاماته لإحتساب مبلغ الضمان. وتسعى المؤسسة إلى التحوّل الرقمي لتسريع عملية دفع مبالغ الضمان، بحيث لا تتجاوز سبعة أيام إمتثالاً مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعّالة.

■ هل تحققت فلسفة الضمان؟ وهل هناك نية لرفع مستوى الضمان؟

- تتطوّر فلسفة ضمان الودائع من حماية صغار المودعين، والتي تحققت إلى حد كبير في المملكة، من خلال تعزيز الثقة في